48.3 % نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان وبنسبة 37.4% للمؤسسات والصناديق الاستثمارية

آذار 02، 2022

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال شهر شباط 2022 بلغت 9.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 7.8% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة 11.4مليون دينار. وبذلك كون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني خلال شهر شباط 2022 قد بلغت 2.2 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 2.4 مليون دينار بالسالب لنفس الشهر من العام 2021.

كما بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين من بداية العام وحتى نهاية شهر شباط 2022 حوالي 20.4 مليون دينار مشكلة ما نسبته 8.6% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 27.6 مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 7.2 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 4.1 مليون دينار بـالسالب لنفس الفترة من العام 2021.

أما من ناحية المستثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم خلال شهر شباط 2022 حوالي 6.5 مليون دينار أو ما نسبته 71.2% من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 2.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 28.8% من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت 8.6 مليون دينار أو ما نسبته 75.6% من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 2.8 مليون دينار، أي ما نسبته 24.4% من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين، وبذلك تكون قيمة صافي استثمار العرب 2.0 مليون دينار بالسالب، وصافي قيمة استثمار غير العرب 0.1 مليون دينار بالسالب خلال شهر شباط 2022.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر شباط 2022 حوالي 48.3% من إجمالي [illegible] 4.75
% . وشكلت مساهمة العرب ما% وأشخاص طبيعيين بنسبة 13% [illegible] 37.4 2203
نسبته 33.6%، ومساهمة غير العرب 14.7% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة للقطاع المالي 52.2 %، 53.7%.ولقطاع الخدمات 21.6%، ولقطاع الصناعة